وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة قنا

عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة قنا جلسة ٢٠٠٥/٣/٣١ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة فى ٢٠٠٥/٨/٢٢ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة قنا عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٧٧٤٠٧٧,٧٤ جنيه (فقط مليون وسبعمائة وأربعة وسبعون ألفًا وسبعة وسبعون جنيهًا وأربعة وسبعون قرشًا) وجملة المصروفات بلغت ٥٥٨٨٦١,٦٩ جنيه (فقط خمسمائة وثمانية وخمسون ألفًا وثمانمائة وواحد وستون جنيهًا وتسعة وستون قرشًا) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٢١٥٢١٦,٠٥ ج (فقط مليون ومائتان وخمسة عشر ألفًا ومائتان وستة عشر جنيهًا وخمسة قروش) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٤٠٣٥٣١٦,٣٣ ج (فقط أربعة ملايين وخمسة وثلاثون ألفًا وثلاثمائة وستة عشر جنيهًا وثلاثة وثلاثون قرشًا) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٨/٢٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن